الأنباء
الخميس 7 مايو 2015

هند الصبيح

عسكر العنزي

محمد البراك

خلف دميثير

ياسر أبل

عدنان عبدالصمد ود.علي العمير على المنصة

الشيخ محمد العبدالله مع أحد النواب

أنس الصالح

الموافقة على 26 حساباً ختامياً للسنتين الماليتين الماضيتين

على خلفية إقرارهم بالإجماع البدل النقدي للشرطة
محمد الخالد يشكر رئيس وأعضاء مجلس الأمة ولجنة الداخلية والدفاع

وجه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد تحية شكر وتقدير لرئيس وأعضاء مجلس الامة ولرئيس واعضاء لجنة الداخلية والدفاع عبر خلالها عن تقديره الشخصي نيابة عن كل اعضاء قوة الشرطة من ضباط وضباط صف وافراد لتبنيهم اقرار البدل النقدي لرصيد اجازات الشرطة بالاجماع.

وأشار الوزير الى ان اقرار البدل النقدي لرصيد اجازات الشرطة يعد مبادرة طيبة تعكس مدى التقدير والاعتزاز بجهود رجال الامن وما يقدمونه من عمل وتضحيات في سبيل اعلاء كلمة القانون وترسيخ قيم الامن والاستقرار في ربوع البلاد، داعيا الله ان يوفق الجميع لخدمة الكويت والحفاظ على امنها في ظل الرعاية السامية لصاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك.

الشيخ محمد الخالد

صالح عاشور

جانب من الجلسة

روضان الروضان

نقاش بين حمدان العازمي وجمال العمر

د.عبدالله الطريجي

حديث باسم بين كامل العوضي ود.عودة الرويعي

الى اليوم لا ترى الدعاية فهناك بنوك تضع دعايات للتمويل، فاين إدارة الصندوق لماذا لا يعملون، هل يعرف كل مواطن أن يعتمد على نفسه ويخلق لنفسه فرصة عمل، فكل بنك يأخذ مخصصات واعتمادات ويبر ربعه، نحن نريد أن نعمم الفائدة على شبابنا، حتى يتكشف أن تسعة أعشار الرزق في التجارة، وحتى ينكسر حاجز الخوف لدى الشباب، يجب وضع خطة من الصندوق لمعرفة الناس ويرشدهم كفى أسلوب الاستئثار بالاعتمادات والمخصصات.

يجب أن نعرف أين ذهبت الاعتمادات.

البنك المركزي أنا كمتابع له فالسياسة المالية والاستثمارية متواضعة جدا، إلى متى؟! أين خلق فرص عمل لتشجيع القطاع الخاص.

● أحمد لاري: هذه الميزانيات لمؤسسات جديدة فوضعت لحالها هناك 3 جهات مهم نناقشها لأن لها دخلا في خطة التنمية والمواطنين.

بالنسبة للهيئة العامة للقوى العاملة نشيد بالقائمين عليها، لكن هناك ملاحظات منها ضعف الإيرادات وهي 5 ملايين دينار فقط، وهذا إيراد غير مقبول وأطالب بالرسوم على تصاريح العمل حتى توازي العمالة المنزلية وأطالب بفتح المجال للناس لجلب العمالة المنزلية مباشرة.

وموضوع الميكنة وضرورة تقليل العمالة الهامشية ولم نر تقارير حقيقية لأن التركيبة السكانية خطيرة وأصبحنا أقلية، فأين توصيات التركيبة السكانية.

وبالنسبة لهيئة الشراكة فتأخذ مرتبات فقط ولا يقومون بدورهم، وهناك مشاريع آلت للدولة.

وبالنسبة لصندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رأسماله مليارات ودفعنا لهم 7 ملايين رواتب ولا يوجد مشروع واحد واتصلت بمدير المشروعات الصغيرة وقال لي إن الهيكل الاداري في ديوان الخدمة المدنية، هذا المشروع به مليارات ويخلق 10 آلاف مشروع وهذا يخدم كل الشباب لماذا لا ينفذ الى الآن؟

● صالح عاشور: عدم جدية الحكومة والمجلس في مناقشة الميزانيات والحسابات الختامية، لا يوجد اهتمام من الوزراء وبهذا الأسلوب لن نستطيع إدارة بلد، بالنسبة لهيئة مكافحة الفساد بها مزاجية واضحة في قبول العاملين بها، وأخذت مبنى مرصود لها ميزانية 600 ألف دينار لتأهيله فقط.

قاطعه رئيس اللجنة عدنان عبدالصمد بأن المجلس لم يصل لمناقشة هيئة مكافحة الفساد.

● صالح عاشور: هيئة القوى العاملة هي إدارة من إدارات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، كل شيء بأيد الوزيرة، التركيبة السكانية قائمة على القوى العاملة من الاقامة والأذونات، وأرى أن نسبة الكويتيين بانخفاض وليست الى زيادة، وكذلك الى الآن تسكين العاملين في الهيئة على كادر وزارة الشؤون، المفترض أن الهيئة لها كيان مستقل، وهذا مؤشر على عدم الجدية.

وبالنسبة للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة، فلا توجد دراسات ميزانية على أرض الواقع، ولا يوجد مشروع واحد تم تنفيذه، الجهات الحكومية لا تقوم بدورها بصورة صحيحة، والتنمية البشرية يفترض أن تذهب الى تدريب الموظفين.

● د.علي العمير (وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة): بالنسبة لفصل الصلاحيات في العمل الوزاري والهيئات، فالوزير يمارس الإشراف فليس من المعقول أن ينفصل عن الهيئة.

● صالح عاشور: في ميزانية الدولة 23 مليونا لتدريب الموظفين تم صرف مبلغ قليل منها فقط.

● هند الصبيح (وزيرة الشؤون): أؤكد أن الصلاحيات التي يملكها وزير الشؤون قد أعطيت الى مدير عام الهيئة منذ أول يوم، وعدم وضع المناصب الإشرافية يتطلب إقرار الميزانية، وأن يتم حسب لجنة شؤون الموظفين حتى تكون هناك عدالة، إشراف الوزير لأنه رئيس مجلس إدارة هيئة القوى العاملة غير المساءلة السياسية فكل الصلاحيات لمدير عام الهيئة ولنوابه ولم يبخس منها شيئا.

● عدنان عبدالصمد: هذه الميزانية ليست مستقلة وليست ملحقة والملحقة بين الوزارة و الهيئة وليست لها ميزانية مستقلة.

● صالح عاشور: المركزية في اتخاذ القرار تزيد الضغط، واللامركزية هي احد الأسباب الرئيسية في نجاح المؤسسات حتى في قضايا العمالة وتسكين الوظائف.

● د.عودة الرويعي: بالنسبة للمشروعات الصغيرة نحن نسمع بها فقط فالميزانية مليارات ولا نرى اي مشروع تم تنفيذه ولم يقدم اي دعم للشباب الكويتي.

لو كان نصف هذه الميزانية موجودا في دولة متقدمة لأمكن استخدامها أفضل استخدام، هناك عراقيل بيروقراطية، نعم ميزانيتها ملحقة لكنها نفس الشيء من حيث الأداء الفعلي للميزانية والمشكلة ليست بالميزانيات ولكن بالبيروقراطية، ونود معرفة من هو المستفيد من هذه المشاريع في السنتين الماضيتين.

● عدنان عبدالصمد: أرجو من الاخوة ان يقرأوا الأوراق باللون الأصفر، فميزانية الصندوق الوطني لرعاية المشروعات ميزانية مستقلة.

● د.عودة الرويعي: قضية المليارين هي للصرف على المشاريع وليست ميزانية إدارية.

● خليل الصالح: نقف امام تقييم هذه الميزانيات، فهيئة القوى العاملة لا نستطيع الحكم عليها في هذه الفترة القصيرة، المطلوب تقارير دقيقة، هذه الهيئة نشطة ومديرها مو مقصر، ونأمل ان نكون هيئة قائدة في الحد من الإخلال بالتركيبة السكانية.

بالنسبة لهيئة المشروعات والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قطاع النفطي مخصصة 60 مليار دولار، فلو خصصت منها اي مبلغ لتوظيف الكويتيين فلا مانع لدينا ابدا لابد ان نقفز قفزة للأمام وترجمة هذه الأرقام الى الوظائف.

أما بالنسبة للمشروعات الصغيرة فهذا حلم حققه المجلس الحالي لكنه أصبح حلما مرة أخرى من حيث التنفيذ، الكويتي يخشى ان يذهب الى القطاع الخاص لأن الوظيفة غير مضمونة.

● د.علي العمير وزير النفط: يجب ان نهتم بقضية التوظيف وراعينا في المشاريع القادمة ان يكون العنصر الوطني أساسيا في قضية التوظيف، ومنها الوقود البيئي وقاربنا من 80٪ نسبة الكويتيين في القطاع النفطي وفتحنا المجال لمن يمتلك المهارات والخبرات.

● خليل الصالح: 60 مليار دولار تحتاج الى أرقام موضحة بها كم موظفا تم توظيفه؟، نحن في مرحلة جديدة نتمنى خلالها الإحصائيات الدقيقة، وإذا الحكومة لم تعط ضمانات للكويتيين في القطاع الخاص فهذا شيء خطير.

● عبدالله الطريجي: بالنسبة لهيئة القوى العاملة فهي جديدة ويرأسها شخص على مستوى المسؤولية وهو الأخ جمال الدوسري ولكنها تحتاج إلى مزيد من الدعم، ولاحظنا ان هناك عقود تنفيع لبعض الشركات التي تستغل الوقود كما ان الحكومة لم تكن جادة في التعامل مع هذه الشركة.

ونتمنى من وزيرة الشؤون ان نسمع شيئا بشأن تجار الإقامات، فلا نعرف أسماء ولا رأينا عقوبات.

وهناك فرصة للقوى العاملة في عملية تصحيح التركيبة السكانية وبالنسبة للشراكة والمشروعات الصغيرة فهذان من أفشل القطاعات بسبب سوء الإدارة في هذه القطاعات المهمة، وسوء الإدارة جاء بسبب سوء اختيار القيادات وغابت الكفاءة فغاب النجاح وأجد ان أغلب القطاعات والهيئات من خلال وجودنا في لجنة الميزانيات فنجد أن أغلب المسؤولين «لا يعرفون وين الله حاطهم»، لذلك الحكومة اذا كانت جادة في التنمية فعليها اختيار الكفاءات.

● د.خليل عبدالله: عندما تأتيكم الجهات في لجنة الميزانيات ترون مستوى الأداء الإداري لهذه الجهات متواضعا ويفشل، يجب ان نضع ضوابط جديدة حول ما هو التطوير الإداري الذي حققه المدير لإدارته وما النقلة النوعية التي حققها المدير لإدارته.

وبالنسبة للدورات الخارجية ستكتشفون ان السفرات تتعدى الـ 40 مرة في العام نريد ان نصنع بعض هؤلاء المسؤولين ان نرفض ميزانيتهم نريد ان نوقفهم عند حدهم.

● عدنان عبدالصمد: بالنسبة للقياديين، المجلس أقر قانون المحاكمات التأديبية في ديوان المحاسبة ونأمل منه ان يحال اي مسؤول اذا خالف الى المحكمة، وهو قانون مهم جدا، وأيضا ربط تعيين القياديين او استمرارهم بمدى جديتهم في معالجتهم لملاحظات ومخالفات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة، وهذا أمر نؤكد عليه في اللجنة.

● د.خليل عبدالله: أسأل السيد عدنان سؤالا، ومَنْ يحاسب ديوان المحاسبة؟ لأن هناك بعض موظفي الديوان يبتزون الادارات.

● عدنان عبدالصمد: حتى ديوان المحاسبة تحت المراقبة، فهناك لجنة تشرف على ديوان المحاسبة من ضمن أعضائها رئيسا اللجنة المالية والتشريعية في المجلس، ووزارة المالية تعد تقريرا عن ديوان المحاسبة وتراقبه وتسجل عليه أي مخالفات.

وحسب قانون ديوان المحاسبة يجب وضع تقرير وزارة المالية عن مخالفات الديوان يجب أن يضعها في التقرير العام.

● د.خليل عبدالله: اللجنة التي يتحدث عنها السيد عدنان لم تجتمع وهي مغيبة، دعونا نوقف ميزانية ديوان المحاسبة، فنريد أن نحاسبهم ونريد أن نتحقق من مخالفاتهم.

● د.عبدالرحمن الجيران: بالنسبة للوزارات المختلفة عندما ترسل مندوبيها فهم مندوبون لا يعرفون ما الميزانيات ولا نعرف كيف نعالج هذه النقطة.

الحكومة يجب أن ترتقي الى القوانين المنجزة من المجلس فهي ثقيلة في حركتها لأنها مثقلة بمحاصصات. فجامعة الشدادية وطريقة الحكومة في التعامل مع العمال فهناك تقارير تثبت حالات الوفاة والمتسبب فيها المقاول، فأين التعويضات وإجابة وزير التربية دليل على قصور في التعامل.

وبالنسبة للشراكة بين القطاعين العام والخاص فأرجو أن يفيدني أحد بمشروع واحد تم تنفيذه، والوفود البرلمانية التي تذهب خارج الكويت أين تقاريرها وأين تصحيح المفاهيم المغلوطة؟

النائب الفاضل أحمد السعدون كان له دور ورسالة للأسرى الكويتيين ونقلها الى الخارج، فما القيم التي تحملها الوفود البرلمانية؟

● عدنان عبدالصمد: هناك 7 مشاريع وكيف ارتفعت قيمتها الايجارية من 620 دينار الى مليون و300 ألف، ومن 348 الى مليون و31 ألف دينار، ومن 960 الى مليونين و105 آلاف دينار.

ومجموعة السبعة مشروعات أصبحت قيمتها الايجارية 13 مليونا وهذا دليل على تحسن إيجارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

● د.علي العميري (وزير الدولة): بالنسبة لجامعة الشدادية كلنا نشارك الأخ د.عبدالرحمن الجيران همه حول تكرار الوفيات في جامعة الشدادية.

● د.عبدالرحمن الجيران: نعم كان سؤالا محددا لوزير التربية حول تكرار الوفاة في جامعة الشدادية.

● د.علي العمير (وزير الدولة): هناك مدد دستورية نتقيد فيها للإجابة عن الأسئلة، وهناك لجان تحقيق وليس بالضرورة أن تنتهي من أعمالها قبل الاجابة عن السؤال، فالإجابة تصل ولم تنته لجنة التحقيق ولم تتح لنا فرصة لإرسالها للعضو.

● عبدالله المعيوف: كان هناك رجال أفاضل ساهموا في موضوع الأسرى مثل الشيخ سالم الصباح والشيخ علي الصباح وتبنوا

عبدالله: الكل يرفع شعار الوحدة الوطنية لكن لا نمارسها بطريقة صحيحة

الزلزلة: الحكومة غير قادرة على حل مشكلة المسرّحين ونحتاج قانوناً لحمايتهم

دشتي: السياسة المالية والاستثمارية للبنك المركزي ضعيفة جداً

عاشور: هيئة مكافحة الفساد بها مزاجية واضحة في قبول العاملين بها

الصبيح: كل الصلاحيات أُعطيت لمدير هيئة القوى العاملة منذ اليوم الأول

الرويعي: صندوق المشروعات الصغيرة رأسماله مليارا دينار ولم ينفذ أي مشروع للشباب